العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية

مناد خديجة : مخبر تسيير المؤسسات، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس

بن سعيد محمد : مخبر تسيير المؤسسات، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس

زياد زريقات أستاذ بجامعة اليرموك . اربد . عمان

ملخص

استهدفت هذه الدراسة التعرف على أهم العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية ،حيث تم تقسيم هذه العوامل الى خمس مجموعات رئيسية هي العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية ، العوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين ، العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات الائتمانية ،العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي ،و أخيرا العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية، و قد أبرزت الدراسة العوامل الأكثر تأثيرا داخل كل مجموعة ، حيث أوضحت النتائج أن انخفاض متابعة العملاء بعد منح التسهيلات و قصور الدراسة الائتمانية ،وعدم استخدام القرض في الغرض الذي منح من أجله، ونقص الخبرة لدى موظفي التسهيلات و متخذي قرار الائتمان و عدم اتباع البنك المركزي لاجراءات رادعة و فاعلة لمعالجة الانحرافات الائتمانية والركود الاقتصادي ، والأزمات المالية العالمية كانت من اهم العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية ,لنخلص في الاخير بمجموعة من التوصيات كان من أهمها على المصارف الأردنية زيادة اهتمامها بالدراسات الائتمانية و الاعتماد على معلومات صحيحة و موثوق بها في هذه الدراسات ، و وضع برنامج متابعة القروض بعد منحها للعملاء يستمر حتى تسديد كامل القرض، و تطوير الكوادر البشرية في فروع البنوك الاردنية و ذلك في مجالات أساليب التحليل الائتماني، و تقييم الضمانات و غيرها .

Abstract

Khadidja, Mennad, Factors affecting Non Performing Loans In the Jordanian Commercial Banks ، Master Thesis, department of finance

This study aims at identifying the most important Factors influencing non performing loans in the jordanian commercial banks, , the study result suggests that the following factors are the most influencing one's within each group :

1) decline follow up customers after grant credit with the lack credit studies

2) the use of loan for other purposes rather than which it was granted, besides the change in the customer's behavior after obtaining loan.
3) moreover the lack of staff experience and decision makers in credit facilities departments
4) the absence of effective punitive procedures to address and punish offenders
5) finally Economic recession, inflation and global financial crises.

Finally the researcher recommends that Jordanian banks should increase interest in studies of credit and rely on accurate and reliable source of information. Also, she recommends the development of follow-up program loans after giving customers continue to pay the full loan, and the development of human resources in the branches of Jordanian banks and in the areas of credit analysis methods, and evaluation of safeguards, and others.

مقدمة:

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في الحياة الاقتصادية للدول النامية و المتقدمة على حد سواء و يتأتى هذا الدور من عمليات خلق النقود التي تقوم بها البنوك من خلال ما تمنحه من تسهيلات ائتمانية التي تساهم في تحريك الطلب في الاقتصاد الوطني و الذي يؤدي بدوره الى زيادة مستويات الانتاج و الطلب على الأيدي العاملة, إلا أن التغيرات الاقتصادية و تزامنها مع الأزمة المالية العالمية وأثرها الواضح على معظم دول العالم بينت مدى هشاشة النظام المالي العالمي و ما أحدثته من انعكاسات سلبية على آداء القطاع المصرفي في دول العالم، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر بقواعد العمل المصرفي و بشكل يساهم في زيادة حد الأمان بما يضمن سلامة المعاملات المصرفية. فالجهاز المصرفي له روابطه الوثيقة مع جميع فروع النشاط الاقتصادي و الخدمات المتنوعة التي يقدمها تعمل على تطوير الحياة الاقتصادية .

وقد بدأ التركيز على التحليل الائتماني عالميا مند بداية السبعينات و هي الفترة التي شهدت تعثر اثنين من أهم المصارف العاملة في الغرب أحدهما مصرف "فرانكلين الوطني "في الولايات المتحدة الأمريكية ,أما المصرف الاخر فهو مصرف "هاسيت" في ألمانيا الغربية. (انجرو 2007)

فارتفاع الديون المتعثرة دليل على انخفاض كفاءة الإدارة ، و قد تؤدي الى زيادة خسائرالمصرف وأحيانا إلى إفلاسه لذلك كثيرا مًا تقع المصارف ضحية أخطائها ، فهناك تجاهل للمعايير والأسس الفنية والأعراف المصرفية المستقرة التي يجب أن تتحكم في منح الائتمان المصرفي ، وهذا يؤدي إلى إنتاج ائتمان مصرفي غير جيد يتحول بمرور الوقت إلى دين متعثر لذلك قمنا بتوضيح مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي:

ما هي العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية ؟

و تأتي التساؤلات الفرعية كالتالي :

ماهي أهم الأسباب التي أدت الى ظهور مشكلة الديون المتعثرة التي عرفتها البنوك االأردنية في الآونة الأخيرة؟

و ما هي طبيعة الديون المتعثرة في الجهاز المصرفي الأردني وما هي سبل معالجتها، والحلول المقترحة لها؟

كما تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوع ذا أهمية للبنوك ، فخدمة التسهيلات الإئتمانية خدمة مصرفية عريقة تسهم بشكل مباشر بتوليد العمولات و الفوائد الدائنة ، التي تشكل أهم إيراد للبنوك كما تشكل المصارف أوعية ادخارية و وسيطا ماليا لتلبية احتياجات السوق من رؤوس الاموال اللازمة لتمويل الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق، و لكي تكون خدمة الإقراض سليمة فلا بد من تحديد العوامل المؤثرة في تعثر هذه التسهيلات الإتمانية و اتخاذ الحلول المناسبة لها، كما تتضح أهمية هذه الدراسة بكون القطاع المصرفي يساهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي و له دور محوري في تنفيذ السياسة النقدية من خلال ما يقدمه من تسهيلات ائتمانية.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من ندرة الدراسات التي عالجت مشكلة الديون المتعثرة خاصة بعد الأزمات المالية العالمية التي رمت بشباكها على معظم دول العالم ، و يمكن أن تؤدي نتائج هذه الدراسة إلى لفت انتباه الإدارات العليا في البنوك التجارية لهذه المشاكل بقصد إيجاد حلول مناسبة لها لتفادي آثارها السلبية و قد قمنا باستخلاص الفرضيات التالية :

فرضيات الدراسة :

1. **الفرضية الأولى** : تؤثر العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية في تعثر التسهيلات الائتمانية .
2. **الفرضية الثانية** : تؤثر العوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين في تعثر التسهيلات الائتمانية .
3. **الفرضية الثالثة** : تؤثر العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات الائتمانية في تعثر التسهيلات الائتمانية
4. **الفرضية الرابعة** : تؤثر العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي في تعثر التسهيلات الائتمانية .
5. **الفرضية الخامسة** : تؤثر العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية في تعثر التسهيلات الائتمانية

قبل الإجابة عن هذه التساؤلات المطروحة و فحص الفرضيات ، سنقوم بالتعرض إلى بعض الدراسات السابقة حول هذا الموضوع في الدول النامية و المتقدمة .

الدراسات السابقة

ففي **دراسة منذر المومني (2000)** التي حاولت معرفة العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الأردنية و تحديدها ، و من ثم ايجاد العلاقة بين العوامل و التعثر المصرفي ، و لتحقيق هذه الأهداف قام الباحث بتحديد أهم العوامل المؤثرة و مدى قوة تأثيرها باستخدام مقياس ليكرت و إعطاء أوزان لإجابات المستجبين و تحليلها إحصائيا ، ثم قام بإيجاد معامل الارتباط بين كل عامل من العوامل المؤثرة ، و قد أظهرت النتائج وجود تسعة عوامل مؤثرة تؤدي الى حدوث تسهيلات ائتمانية متعثرة في المصارف الأردنية و يمكن أن تزول في حالة قيام المصرف بكتابة سياسة ائتمانية واضحة و مدروسة.

تليها دراسة **الطراونة (2002)** حول مشاكل التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية في جنوب الأردن و يهدف هذا البحث إلى الوقوف على المشكلات التي تواجه البنوك التجارية العاملة جنوب المملكة ، و تحديد درجة أهميتها ، و اقتراح حلول لها ، و قد صممت استبانة لغرض الدراسة و بعد توزيعها و القيام بمجموعة من الاختبارات ، تبين أن البنوك التجارية تواجه العديد من المشكلات
و معظمها يتعلق بالظروف البيئية المحيطة ، و السياسات الإئتمانية و عملاء البنوك ، وللتغلب على هذه المشاكل فقد اختتمت الدراسة بتوصيات أهمها نشر الوعي المصرفي لدى عملاء البنوك وتحديث أنظمة الرقابة و متابعة التسهيلات الائتمانية و إعادة تقييم شروط الائتمان من وقت الى آخر وفق معايير إئتمانية سليمة.

و في دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف السوري **العربيد (2007)** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأهمية النسبية للقروض المتعثرة وتطورها في المصرف الصناعي السوري خلال الفترة من عام 1998 حتى عام 2005 ، اعتمادًا على البيانات المالية لتلك الفترة. ومن خلال تقييم الإجراءات المتبعة من قبل المصرف الصناعي لمعالجة القروض المتعثرة ،و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تشير إلى وجود قصور واضح لدى المصرف في إعداد الدراسات الإئتمانية وفقًا للمعايير والأعراف الفنية المصرفية ، وغياب المتابعة الميدانية والمستمرة لنشاط العميل ونتائج أعماله وتطورها بعد منح القرض ،

مما أدى إلى نشوء ائتمان مصرفي متعثر. وخلصت الدراسة إلى تقديم بعض التوصيات يمكن أن تسهم في تحسين الدراسات الائتمانية اللازمة وتطويرها وتفعيلها لاتخاذ قرار الإقراض المناسب.

و في دراسة لملتقى وطني تحت عنوان استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية **حسين و حمود(2008)** هدفت إلى شرح مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره ، وكذا العوامل المؤثرة في قرار منحه ، ثم صياغة هذه العناصر في شكل نموذج كمي يعتمد على أساليب علمية أكثر دقة من أجل اتخاذ قرار ائتمائي سليم من خلال تقديم منهج حديث في ترشيد اتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية ، باستخدام نموذج برمجة الأهداف ذات الأولوية ، معتمدين في ذلك على دراسة حالة تطبيقية افتراضية ، وبرمجة الهدف هو أسلوب برمجة خطية لمشاكل القرار متعدد المعايير أو الأهداف.

و في **دراسة(2001) *Bonin & Huang*** حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية التعامل مع القروض المتعثرة في المصارف الصينية التي عانت من الهشاشة المالية و سجلت نسب عالية من القروض المتعثرة و انخفاض معدلات كفاية رأس المال، و قد بينت نتائجها ضعف القطاع المصرفي الصيني خاصة المصارف الكبيرة

و لمواجهة هاته المشكلة قامت بوضع خطة لإعادة هيكلة الاقتصاد سعيا لخفض حجم المخاطر المالية للمؤسسات الحكوميةو تنظيم العمل المصرفي و تفعيل دور الرقابة ، حيث لقي القطاع المصرفي دعم من الحكومة لإعادة هيكلة المؤسسات ، و قد أشارت الدراسة أن الحكومة استفادت من خبرات و تجارب الولايات المتحدة الأمريكية في معالجة الديون المتعثرة.

أما دراسة (2010) chaing هدفت على الكشف عن قرارات الاقراض المصرفي للمقاولين في هونغ كونغ و ذلك من خلال ثلاث مراحل أولها وضع مجموعة من المعايير لتقييم طلب القرض و ثانيا اجراء استبيان لتحديد المعايير الاساسية و ثالثا اجراء مقابلات مع عدد من البنوك وقد انتجت الدراسة أن سيايات الاقراض التي تعتمد عليها البنوك في هونغ كونغ متماثلة مع البنوك العالمية أي نفسهاعلى الصعيد العالمي وقد توصل الباحث الى تشكيل نموذج خاص بتقييم المقترضين من أجل مساعدة المصارف على اتخاد قرار الاقراض من عدمه.

تليها دراسة **Tracey(2011)** التي هدفت هذه الدراسة على تبيان أثر القروض الغير العاملة على نمو و سلوك الاقراض في كل من جاميكا و ترينيداد و توباغو، يعني هل القروض المتعثرة يكون لها أثر سلبي على خلق القروض و لتبيان هذه العلاقة تم استخدام تحليل الانحدار للبلدان الثلاثة ، حيث تبين أن القروض الغير العاملة تحدد سلوك الاقراض ، و يمكن تقييده بالنشاط الاقتصادي خاصة في فترات التوتر و ارتفاع حجم هذه الديون ،و لتحسين العمل في المستقبل اقترحت الدراسة ضرورة اضافة مجموعة من المؤشرات التنبؤية و اقترحت دمج تأثير كفاية رأس المال لتحسين الدراسة .

و من جهة أخرى جاءت دراسة(**2011**) **Andews|،Coffman، Tondkar** لتبيان أساليب جديدة لتقدير الديون المتعثرة بعدما كانت تستخدم الأساليب التقليدية الناتجة عن التجارب السابقة ، و لكن مع انفجار التكنولوجيا و سهولة الحصول على المعلومات تم استعمال أسلوب أكثر شمولا لتحديد هذه الديون و هو نظام شبكة الكمبيوتر العصبية حيث يمكن له التنبؤ بما سيحدث و تحليل ما ام يحدث . و أوضحت الدراسة أن هذا النظام يتصف بدرجة عالية من الدقة في التنبؤ من الانحدار حيث أنه أقل تقلبا و توقعاته أقل احتمالا.

أما دراسة(**2011**) **vogiazas &nikoladou** فقد هدفت إلى التحقق في محددات االديون المتعثرة في المصرف الروماني عن طريق استخدام نماذج السلسلة الزمنية ، مع وضع فرضية أن مجاميع الاقتصاد الكلي تؤثر على الديون المتعثرة كأسعار الفائدة و عرض النقد و غيرها ، مستخدما في دراسته السلسلة الشهرية الممتدة من ديسمبر 2001 إلى نوفمبر 2010، بحيث أن هذه الفترة شهدت كلا من مرحلة ازدهار و مرحلة أزمة مالية. و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن متغيرات الاقتصاد الكلي و تحديدا الانفاق و الاستثمار و التضخم و معدل البطالة و الديون الخارجية مرتبطة بالأزمة المالية أثرت على مخاطر الائتمان في النظام المصرفي الروماني.

و اخيرا قام (**2011**) **Mehrdad and others** بفحص العوامل التي تؤثر على مستوى ثقة مدراء الائتمان و مدى اعتمادهم على المتغيرات لاتخاذ قرار منح الائتمان و قد تم جمع المعلومات عن طريق استبيان و بعد مجموعة من التحاليل الاحصائية اتضح أن هناك علاقة ايجابية بين التقارير المالية و نوعية نظام محاسبة الشركة و نوعية هذه التقارير المالية مع مستوى ثقة الدائنين ، و وجود علاقة سلبية بين التلاعب في التقارير و وجود أخطاء فيها مع مستوى ثقة الدائنين ، و في الآخر تم استنتاج أن مديري الائتمان يعتمدون على متغير التقارير المالية أكثر من أي متغيرات أخرى في اتخاذ قرار منح الائتمان.

فحص فرضيات الدراسة :

- فلاختبار الفرضية الأول تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية في الجدول (1)

- بين الجدول (1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (2.65-4.24)، حيث جاءت الفقرة رقم (5) بمتوسط

حسابي بلغ (4.24)، بينما جاءت الفقرة رقم (9) وبمتوسط حسابي بلغ (2.65). وبلغ المتوسط الحسابي للعوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية ككل (3.48)

- كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) – معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "ت" لتعزيز النتائج المتوصل اليها في الجدول رقم (2).
- بين من الجدول(2) أعلاه وجود فروق ذات دلالة احصائية =0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "ت" 7.940 وبدلالة احصائية بلغت 0.000، مما يشير إلى وجود تأثير للعوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية في تعثر الديون وبهذا يتم قبول هذه الفرضية

- و للتحقق من صحة الفرضية الثانية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين في الجدول رقم(3).

- بين الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة العملاء والمقترضين، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (2.86-4.26)، حيث جاءت الفقرة رقم (13) وبمتوسط حسابي بلغ (4.26)، بينما جاءت الفقرة رقم (16) بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.86). وبلغ المتوسط الحسابي للعوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين ككل (3.55).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) – معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "ت في الجدول رقم (4)

- تبين من الجدول وجود فروق ذات دلالة احصائية =0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "ت" 10.003 وبدلالة احصائية بلغت 0.000، مما يشير إلى وجود تأثير للعوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين في تعثر الديون وبهذا يتم قبول هذه الفرضية.

- أما للتحقق من صحة الفرضية الثالثة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات في الجدول رقم(5).

- يبين الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (2.96-3.82)، حيث جاءت الفقرة رقم

(19) بمتوسط حسابي بلغ (3.82)، بينما جاءت الفقرة رقم (21) بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.96). وبلغ المتوسط الحسابي للعوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات ككل (3.35).

- كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) – معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "ت" في الجدول رقم (6).
- يتبين من الجدول وجود فروق ذات دلالة احصائية (=0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "ت" 4.678 وبدلالة احصائية بلغت 0.000، مما يشير إلى وجود تأثير للعوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات في تعثر الديون وبهذا يتم قبول هذه الفرضية و التي وافقت مع دراسة **أحمد الخزعلي (2000) و دراسة منذر المومني (2000)** .

- **و** للتحقق من صحة الفرضية الرابعة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي في الجدول رقم(7).
- بين الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (2.61-3.56)، حيث جاءت الفقرة رقم (23) في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.56)، بينما جاءت الفقرة رقم (24) بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.61). وبلغ المتوسط الحسابي للعوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي ككل (3.15).
- كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) – معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "ت" في الجدول رقم (8).

- يتبين من الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية (=0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "ت" 1.802 وبدلالة احصائية بلغت 0.074، مما يشير إلى عدم وجود تأثير للعوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي في تعثر الديون وبهذا يتم رفض هذه الفرضية و هذا ما تعارض مع دراسة **أحمد الخزعلي (2000)** الذي وجد أن هنالك فروق ذات دلالة احصائية بين العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي و تأثر التسهيلات الائتمانية.

- و للتحقق من صحة الفرضية الخامسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية في الجدول رقم(9).

- بين الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المتعلقة بالظروف الاقتصادية، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (2.75-4.25)، حيث جاءت الفقرة رقم (28) وبمتوسط حسابي بلغ (4.25)، بينما جاءت الفقرة رقم (30) بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.75). وبلغ المتوسط الحسابي للعوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية ككل (3.67).
- كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) – معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "ت" في الجدول رقم (10).

- تبين من الجدول وجود فروق ذات دلالة احصائية (=0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "ت" 10.225 وبدلالة احصائية بلغت 0.000، مما يشير إلى وجود تأثير للعوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية في تعثر الديون وبهذا يتم قبول هذه الفرضية.

نتائج و خاتمة الدراسة :

1. قامت هذه الدراسة بتحديد أهم العوامل المؤثرة في التسهيلات الائتمانية المتعثرة و ترتيبها وفق أهميتها من وجهة نظر المستجبين في عينة الدراسة ، حيث تأثرت التسهيلات الائتمانية بالظروف الاقتصادية بدرجة كبيرة جدا و ذلك راجع للأوضاع الحالية السائدة كالركود الاقتصادي و الازمات المالية و غيرها ، كما تأثرت بدرجة كبيرة بالعوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين و كان أكثر عامل مؤثر هو عدم استخدام القرض في الغرض الذي منح من أجله ، و التغير في سلوك العميل و مصداقيته بعد الحصول على القرض ، أما بخصوص العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية فقد أثرت هي الأخرى في تعثر التسهيلات و بدرجة كبيرة ،حيث أن عدم معرفة الغاية الحقيقية للائتمان المطلوب ، و عدم متابعة العملاء بعد منح التسهيلات و قصور الدراسة الائتمانية أكثر العوامل تأثيرا ضمن هذه المجموعة ، تليها العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات الائتمانية التي لها هي كذلك أثر واضح في تعثر التسهيلات فنقص الخبرة

لدى موظفي التسهيلات الائتمانية و عدم توفر المهارات الفنية لبعض من مسؤولي إدارة القروض في مجالات المحاسبة و التحليل المالي و إصدار التعليمات و القوانين يؤدي الى تعثر التسهيلات ، و أخيرا تأتي العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي التي تبين أنها لا تؤثر في تعثر التسهيلات الائتمانية

2. السبب الرئيسي في ارتفاع حجم الديون المتعثرة خلال الفترة الماضية يعود الى حالة الركود التي عانت منها بعض القطاعات الاقتصادية والتي تسببت في عدم القدرة على سداد الديون المستحقة متزامنة مع سلسلة سياسات واجراءات فرضتها البنوك العاملة في السوق المحلية شكلت بحد ذاتها قيودا صارمة في منح التسهيلات للشركات والأفراد رغم ارتفاع حجم الودائع لدى البنوك. حصاد التشدد المصرفي في منح التسهيلات ومعالجة هيكلة الاوضاع المالية للشركات بأسلوب خلاق كانت نتيجتهما هو ارتفاع تلك الديون المتعثرة والتي من المرشح ان تواصل ارتفاعها ان لم يكن هناك طرق وحلول جديدة للوضع الاقتصادي الراهن للقطاع الخاص .

مقترحات و توصيات الدراسة :

على ضوء النتائج السالفة و كحاصلة لهذه الدراسة ، يمكن تقديم بعض المقترحات التي يرى الباحث ضرورة اعتمادها لدى البنوك التجارية الاردنية تتضمن ما يلي :

1. على المصارف الأردنية زيادة اهتمامها بالدراسات الائتمانية و الاعتماد على معلومات صحيحة و موثوق بها في هذه الدراسات .
2. وضع برنامج متابعة القروض بعد منحها للعملاء يستمر حتى تسديد كامل القرض .
3. على المصارف الأردنية التأكد ان القرض الذي منح للعميل قد استخدم في الغرض الذي منح من اجله .
4. اعادة النظر في السياسات الائتمانية للبنوك الاردنية لكي تلائم واقع الحال الاقتصادي أي تتماشى مع الاوضاع الاقتصدية الراهنة بما فيها الركود الاقتصادي و الازمات المالية العالمية التي رمت بشباكها على معظم الدول .

5. تطوير الكوادر البشرية في فروع البنوك الاردنية و ذلك في مجالات أساليب التحليل الائتماني، و تقييم الضمانات و غيرها .
6. الزام عملاء البنوك بضرورة تقديم البيانات و المعلومات الملائمة و اللازمة لعمليات منح القروض و التي تمكن من اتخاذ قرارات ائتمانية سليمة .
7. جدولة ديون العملاء بشروط مناسبة بدلا من مقاضاتهم مباشرة ، و خصوصا بالنسبة للعملاء الذين يواجهون مشكلات خارجة عن سيطرتهم أو محاولة إيجاد تسوية عادلة ما بين المصرف و العميل المتعثر .
8. ضرورة توافر الضمانت المناسبة و سيطرة البنك عليها .
9. اعداد الكوادر الائتمانية التي تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة و الدربة تدريبا جيدا و مستمرا لتكون مستعدة للتعامل بكفاءة و نزاهة مع العملية الائتمانية .

12. يجب على الجهات الرسمية قراءة المؤشرات الرقمية للاقتصاد الاردني من الوجه السلبي لها وليس اختيار الارقام التي يشاءوها والتي لا تعطي دلائل حقيقية عن الوضع الراهن, ومن المفيد ان يجلسوا جلسة مصارحة مع القطاع الخاص والبحث معه عن حلول لتحفيز الانشطة الاقتصادية.

قائمة المراجع

المراجع العربية :

- أنجرو، إيمان، 2007، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجا). رسالة ماجستير. جامعة تشرين، سوريا.
- رحيم ،حسين، سليم ،حمود ، 2008، استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية،الملتقى الوطني السادس،المركز الجامعي برج بوعريريج ، جامعة سكيكدة.
- الطراونة، مدحت، 2002، مشاكل التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية في جنوب الأردن ، مؤتة للبحوث و الدراسات ،المجلد السابع عشر ،العدد السابع .
- مناد ، خديجة ، 2012 ، العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية ، جامعة اليرموك ، الأردن .
- منذر، طلال ،اليمني ، 2000 ،التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الأردنية ، مؤتة للبحوث و الدراسات ،المجلد15 ،العدد 6.
- نضال، العربيد، 2007، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد23،العدد 2.

المواقع الالكترونية :

البنك المركزي الأردني ،2011،http://www.cbj.gov.jo/arabic/index.php

البنك الدولي ،2011 ، http://www.worldbank.org/

المراجع الأجنبية :

- Andrews،Coffman ،Tondkar .2011, A Neural Network Approach to Estimating the Allowance for Bad Debt , Virginia Commonwealth University ,Richmond, Virginia ,December 2011.
- Bonin & Huang.y, 2001, dealing with the bad loans of the Chinese banks, department of economics, Wesleyan university
- Chiang, Y. and Cheng, E, (2010). Revealing bank lending decisions for contractors in Hong Kong. *International Journal of Project Management*. 1(1):113-121.
- Kim, N, 2008, Financial Statements and Lending Decision by Large Banks and Small Banks. *International Review of Business Research Papers*. 4(4): 199-207.
- Mehrdad and others 2011 the evaluation of influential factors in the level of banks' credit managers trust put in financial statements *department of accounting,* economics and finance review Vol. 1(6) pp. 47 – 54, August.
- Sekaran, U ,2003, Research Methods for Business, 4th edition, John Wiley & sons Inc, New York, USA.
- Tracey, 2011, The Impact of Non-performing Loans on Loan growth, International Monetary Fund Resident Representative Office in Jamaica.
- vogiazas &nikoladou,2011,investing the determinations of nonperforming loans in the Romanian banking system, research article, economic research international ,vol 2011 ,article ID 214689,13 pages .